

«التوسعة» في الحرم المكي تحالف الوهابية مع رجال الأعمال



إعداد: أحمد الحسيني

أن تبقى مدينة خبير الأثرية محفوظة بأبنيتها القديمة وجميع معالمها، بناءً لطلب «الإسرائيليين»، وتطمس الآثار النبوية في الحرم المكي والمدينة المنورة، شيء يدعو إلى العجب والتوقف ملياً أمام أهداف التوسعة... فظاهرها -وفق المزاعم السعودية- تيسير الطواف، حيث تستوعب المساحة الجديدة أعداد الطائفين ثلاث مرات عما كان من قبل، وتوسيع مساكن الحجاج لاستقبال الأعداد المتزايدة التي تتدفق على مكة المكرمة. أما باطنها، فطمس المعالم النبوية، وإزالة التراث الأثري والتاريخي والثقافي للحرمين الشريفين، على نحو تنقطع صلة المسلمين بكل معلم قديم ارتبط بالنبي ﷺ، وبمهبط الوحي والرسالة السماوية، وزيادة أرباح حيتان الرأسماليين المحليين والغربيين.

ماذا يجري في «الحرم المكي»؟ ولماذا يلوذ المسلمون بالصمت أمام الجريمة التاريخية الكبرى بحق أقدس المعالم الإسلامية التي تقلع وتطمس، في زمن تحاول كل أمة الحفاظ على تراثها بكل أشكاله؟ فهل الحفر في الحرم المكي والحفر تحت المسجد الأقصى صنوان؟ وهل يرميان إلى الهدف نفسه؟

مشروع التوسعة السعودي

تقوم المملكة السعودية بتوسعة صحن المطاف في الحرم المكي، حيث يجري فيه ترحيل الزواق الشرقي المتمم للزواق العباسي باتجاه الغرب، لإفساح المجال لتوسعة مسار الطواف في الأدوار العليا، ويُنتظر أن تبلغ قدرة استيعاب مطاف المسجد الحرام، بعد اكتمال

وكان الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي السعودية السابق أعلن في فتوى له عام ١٩٩٤م أنه «لا يجوزُ تمجيدُ المباني والمواقع التاريخية»، وأضاف: «هذا العمل يؤدي إلى الشرك، لذلك من الضروري رفض هذه الأعمال وتحذير الآخرين للابتعاد عنها». كما كان الشيخ محمد بن عثيمين (مات في ٢٠٠١م)، أحد أبرز رجال الدين الوهابيين في السعودية، الذي ألقى خطبه في



هذه مكة ١٩

المسجد الحرام في مكة لأكثر من ٣٥ عاماً، قال مرة: «نأمل في يوم من الأيام أن نكون قادرين على هدم القبة الخضراء للنبي محمد!!»، وفقاً للتسجيل الموجود لدى «مؤسسة بحوث التراث الإسلامي»، ومقرها لندن. وتتداول الأوساط الإسلامية أن كُتِباً وُزِعَ قبل سنوات في المسجد النبوي، وردت فيه الدعوة إلى هدم القبة الخضراء، وإزالة معالم الضريح الذي يتضمن الجسد المقدس لرسول الله ﷺ.

فأمام هذا الغطاء الديني الوهابي، سُمح باستمرار أعمال المشروع، على الرغم من أن الأصوات ارتفعت مُستنكرة لما يجري في الحرم المكي، وساعد على هذا الهدم المريع، عقيدة المملكة الوهابية، التي تستخف بالآثار، وترى زيارة القبور شركاً بالله؛ ففي العام ١٩٢٥م، قامت الدولة بهدم «مقبرة البقيع»، حيث سُويت قبور عدة لآل النبي صلوات الله عليه وعليهم، وزوجاته، وأصحابه بالأرض.

إزالة الآثار المقدسة مجدداً

تطالعنا الصور المأخوذة من المشروع، على عمالٍ ومعهم حفارات آتية، وقد بدأوا بهدم بعض أجزاء من آثار تاريخية تعود للدولتين العباسية والعثمانية في الجانب الشرقي من المسجد الحرام في مكة المكرمة. ويُفيد المراقبون أنه جرى هدم أعمدة مهمة تعود إلى مئات السنين، وقد حُفر على العديد منها، بالخط العربي، أسماء

توسعته، إلى أكثر من مائة وخمسين ألف طائف في الساعة، وذلك في إطار خطة لتوسيع مساكن الحجاج، واستيعاب الأعداد المتزايدة التي تتدفق على مكة، وتُقدّر كلفة المشروع بمليارات الدولارات، هكذا في التصريحات الرسمية السعودية.

وكان الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز قد عينَ إمام الحرم المكي عبد الرحمن السديس مسؤولاً عن مشروع التوسيع الذي



مشروع هدم الآثار بقصد «التوسعة»

تتولاه شركة «مجموعة بن لادن». وأفادت التقارير أن المشروع يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات، ويهدف إلى «تيسير الطواف، واستيعاب ازدياد أعداد الطائفتين ثلاث مرات، مع مراعاة أوضاع كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال منظومة حركة مستقلة». والملاحظ في الوقت نفسه تشييد عدد كبير من ناطحات السحاب، والمجمعات التجارية الضخمة، على أنقاض عشرات الأحياء المكيّة القديمة المحيطة بالحرم الشريف.

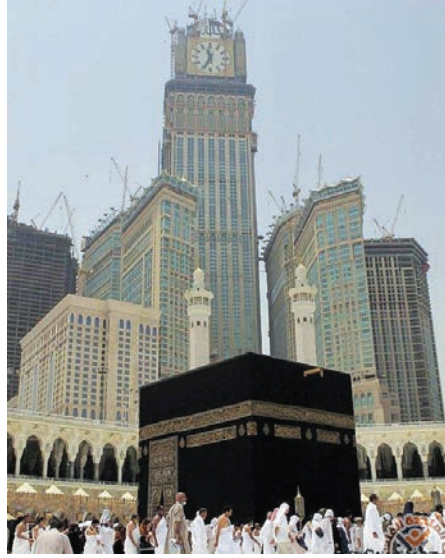
وتشهد المدينة المنورة والحرم النبوي أيضاً «أعمال توسعة وتطوير»، يرى الكثيرون فيها طريقة لطمس معالم إسلامية لا تريد السلطة الحاكمة إظهارها، كما طمست في وقت سابق عدة منها.

الغطاء الفقهي الوهابي للدمار والتشويه

كان المفتي العام للمملكة السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز قد أجاز هدم الآثار بذريعة توسعة الحرمين الشريفين، وتنص فتواه: «ما هُدم من أثر في الحرمين الشريفين لا مانع منه، بل إنه من الضروري»، وجاءت الفتوى في سياق كلامه في ندوة أقيمت بالرياض. ورأى أن ما تُنفذه المملكة من مشاريع توسعة هو «عمل شريف تُشكر عليه الدولة وهو من الضروريات، فلولا التوسعة لما وسع الحج لملايين البشر، وهي -أي أعمال التوسعة- أمر مشروع».

عنوان: «مكة: تحالف غريب بين رجال الأعمال ورجال الدين في السعودية» - قيام السلطات السعودية بهدم مواقع تاريخية في المدينة المقدسة بحجة توسعة منطقة الحرم المكي الشريف. وتساءلت: «كيف لهذه القادة الوهابيين في السعودية أن يسمحوا بهدم تلك المواقع المهمة والمقدسة؟».

وألتمحت المجلة إلى أن هناك تقريراً صادراً عن المصرف السعودي البريطاني (ساب)، وهو واحد من أكبر المصارف في المملكة، يقول إنه وفقاً للتقديرات سيجري استثمار ٣٠ مليار دولار في مشروعات البنية التحتية في مكة المكرمة على مدى السنوات الأربع القادمة من الشركات المحلية والأجنبية. كما أن رجال الأعمال والمقاولين وجدوا حليفاً غير متوقع في رجال الدين الوهابيين الذين يعدون احترام المواقع التاريخية شكلاً من أشكال الوثنية، وسعداء لرؤية تلك المواقع تُهدم. وقالت «أتلانتيك»: «إن عدداً قليلاً من علماء الآثار والمهتمين بالحفاظ على البيئة، وكذلك المنظمات غير الحكومية الأجنبية، هي الأصوات الوحيدة فقط التي تحاول منع تدمير هذه المواقع». وأضافت: «أن عمليات الهدم الأخيرة في المسجد الحرام ليست سوى أحدث ضحايا تقاطع المصالح التجارية والدينية. فلاحظنا ازدياد حركة التسوق التجارية في أقدس مدينة دينية في العالم الإسلامي. وعندما سُئل حبيب زين العابدين، نائب وزير الشؤون البلدية والقروية بالسعودية، ورئيس جميع مشاريع البناء ذات الصلة بالحج في المملكة، عن هدم المواقع التاريخية في مكة المكرمة، بدا غير مبالي اتجاه أهميتها الدينية، والمهم بالنسبة إليه، أن الحج «فرصة جيدة لزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، والقيام ببعض التسوق، وقضاء العطلة»!! إن المواقع الدينية والتاريخية المتبقية في مكة المكرمة أصبحت تُعد على الأيدي الواحدة تقريباً».



لا يصح رفع بناء فوق بناء البيت الحرام

صحابه النبي الأكرم ﷺ، وأرخ عليها لحظات مهمة من حياة نبي الإسلام، ويؤرخ أحد الأعمدة -الذي هُدم بالكامل- قصة إسرائ رسول الله ﷺ إلى المسجد الأقصى، ومعرجه إلى السماء؛ والمعتقد أن رحلته السماوية على «البراق» انطلقت من مكان ذلك العامود. كذلك هُدم عمود آخر يرمز إلى مكان قرئ فيه القرآن.

لقد سُحقت هذه الأعمدة الأثرية بآلات صناعية تقودها أيدي بشرية، فأزيلت وزالت معها وثيقة تاريخية لمرآح مضيئة من تاريخ الإسلام، لم تمنحها عاديات الزمان، حتى كانت اللحظة الوهابية القاصمة. فهذه الأعمدة هي آخر ما تبقى من أقسام

الحرم الأثرية، وتُشكل المحيط الداخلي على مشارف الأرض الرخامية البيضاء المحيطة بالكعبة المقدسة؛ ما أثار انتقاد علماء الآثار.

وكما فتك ميصع العمران بجسد مكة، فتك أيضاً بروحها... لم تعد لمكة القدرة على إعادتنا إلى زمن مر عليها يوم كان رسولنا ﷺ يتجول في طرقاتها... فعمليات النخر بالآماكن الأثرية في مكة المكرمة، كنخر السوس في الأسنان وتشويه الوجه... وتجري تحت عنوان

واحد هو «التوسعة وتحسين الخدمات العامة لمصلحة الحجاج»!! علماً أن أعمال التوسعة يمكن أن تجري من دون اللجوء إلى هدم المواقع التاريخية، إذ أن ناطحات السحاب والأبراج أخذت حيزاً مهماً من المساحات، وبدأت تعج بها مكة، ما أبعداها عن طابعها الديني الذي تتميز به المدينة، فغيّرت ملامحها في السنوات العشر الأخيرة، إذ اختفت ٩٥ في المائة من عماراتها القديمة التي تعود مئات الأعوام إلى الوراء، وارتفعت حول المسجد الحرام مباني عمرانية حديثة، منها ناطحة سحاب «أبراج البيت» الحاملة ساعة مكة الشبيهة بساعة لندن، وهي فندق مؤلف من ١٢٠ طابقاً، وتُعد أضخم ناطحة من حيث المساحة في العالم.

الهدم طمعاً بالمال

إنّ هدم الأماكن المقدسة في الحرم المكي، أقدم الكثير من المراقبين على إظهار التوايا الحقيقية للمملكة الوهابية. فعلى سبيل المثال، انتقدت مجلة «أتلانتيك» الأميركية -في تقرير لها حمل

الهدم سلسلة متواصلة

ليست هي المرة الأولى التي تُقدم فيها السعودية على إزالة أماكن دينية وأثرية، ضاربة بعرض الحائط مشاعر المسلمين؛ ففي عام ٢٠٠٢م، جرى تدمير قلعة أثرية بُنيت -على تلة مُطلّة على الكعبة

قبر السيدة آمنة بنت وهب أم النبي ﷺ، ومُعظم المساجد التي بُنيت أن النبي ﷺ صلى فيها قد هُدمت، ولا يوجد معلّم يدلّ عليها؛ إذ هُدم «مسجد الفضيخ»، وأزيل «مسجد ثنية الوداع» و«السّقيّا» [قيل إنّ هذا الأخير أُعيد بناؤه] وبُتره التي استعذب الرّسول الأكرم ماءها، و«مسجد المعزّس»، و«مسجد الفسح»، كما أغلقت المساجد السّبعة باستثناء «مسجد الفتح» و«القبليّين»، وتوقّفت إقامة صلوات الجُمع في «مسجد الجمعة»، أوّل مسجدٍ صلى فيه رسول الله ﷺ أوّل جمعة في الإسلام. وتحوّلت «بئر بضاعة» إلى موقفٍ للسيّارات، وحوّلت مياهها إلى مرافق الحرم،



هَدَم أعمدة رواق المسجد الحرام

علماً أنّ هذه البئر دعا لها النبي ﷺ، و«بئر البصة» التي صبّ فيها غُسله رأسه الشّريف، وهي قريبة من البقيع، وغيرها من الآبار، كما تحوّل موقع «الخنْدَق» في معركة الأحزاب إلى طريق عام، وسوّيت بالأرض قبور الكثير من الصحابة والتابعين.

الانتقادات لِهَدْمِ الْمُقَدَّسات

وجّه كثيرٌ من الغيّاري الانتقاد للنظام الوهابيّ لِطَمْسِهِ الْمُتَعَمَّدِ التّراث الأثريّ والتّاريخيّ والثّقافيّ للحرّمين الشّريفيّن، والسّماح لتلك النّاطحات والأسواق الفخمة فيها وفي محيطها باحتلال مساحاتٍ كبرى، بدلاً من الحفاظ على الأماكن الأثريّة الدّينيّة، فهذه الآثار لا تُقدَّر بثمن، وهي لِجميع المسلمين، وليس من المفترض أن ترتبط بفتوى لبقاتها أو إزالتها، فالكلُّ مُطالبٌ بالحفاظ عليها، ومن يعرف الحرم، يُدرك أنّه ليس بحاجة لهذه التّوسعة.

وكان عرفان العلويّ، رئيس «مؤسسة التّراث الإسلاميّ» التي تعمل على حماية المواقع التّاريخيّة في الحجاز، قد أنّهم السّلطات بالتّسبّب بـ «تخريب ثقافيّ» للمدينتين المقدّستين، معتبراً أنّ

المشرّفة- في القرن الثّامن عشر، وذلك لِتوفير مساحةٍ إضافيّة لِناطحات السّحاب المحيطة بالحرم المكيّ اليوم، ولإفساح الطّريق أمام مشروع «أبراج البيت» الفندقيّ، وقد قامت بعض الحكومات في دول إسلاميّة، في حينه، بوصف هذا العمل بـ «العمل البربريّ»، وبأنّه «إبادة ثقافيّة».

وكانت الحكومة السّعوديّة قد هَدَمَت بالكامل منزل أم المؤمنين السّيدة خديجة بنت خويلد رضيّها، وهو المنزل الذي عاشت فيه مع رسول الله ﷺ، وكذلك تحوّل العديد من الأماكن التّاريخيّة التي تعود لِزمن الرّسول وعصر صدر الإسلام، إلى سوقٍ أو مكتبة، أو



منزل السّيدة خديجة رضيّها يُزال بهدف «التّوسعة»

غَدَت مُجرّد أرضٍ مبلّطة بالرّخام. أمّا الموقع الذي وُلِد فيه النبيّ محمّد ﷺ، فأصبح مكتبةً عامّة. وحتىّ مواقع المعارك التّاريخيّة التي خاضها رسول الله ﷺ في أُحُد وبَدْر بالمدينة المنورة، عبّدت بالأسفلت لتكون مواقف للسيّارات.

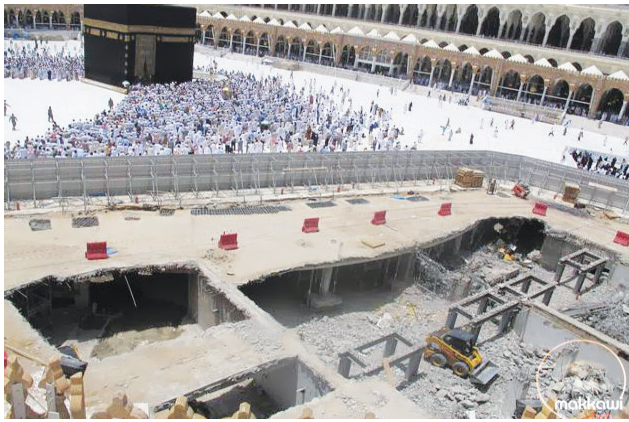
وقدّر «معهد الشؤون الخليجيّة»، ومقرّه الولايات المتّحدة الأميركيّة، أنّ خمساً وتسعين في المائة من المباني التي تعود إلى مئات السنين أزيلت خلال العقدَيْن الماضيَيْن، بينما تقول السّلطات السّعوديّة إنّ هذه التّغييرات هي جزءٌ من خطة تحديث المدينة لِما فيه خدمة للحجّاج!!

ويقدر سامي عنقاوي، المؤسّس والمدير السّابق لـ «مركز بحوث الحجّ في مكّة»، وأحد المناهضين لِهدْمِ المواقع التّاريخيّة في مكّة، عددَ المواقع القديمة التي جرى هدمها في مكّة والمدينة بأكثر من ثلاثمائة موقعٍ حتّى عام ٢٠٠٨ م.

وكشفت مجلّة «الإنديبندنت» البريطانيّة أنّ المخطّطات الجديدة للمسجد النبويّ في المدينة، ستؤدّي إلى هدم ثلاثة من أقدم المساجد في العالم. وقد هُدمت مساجدٌ كانت للصحابة، كما هُدم

والعلوم والثقافة» (إيسيسكو)، إلى التدخل لدى الحكومة السعودية لوقف هذا العمل الممجي الخطير».

وقال الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي السابق: «ما أعرفه من مخططات أعلن عن بعضها وأخفي غيرها، أصابني بالذعر، إلا أن الإقدام على هدم قبور آل بيت رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، وهدم مسجد ومدرسة ومكتبة السيد علي ابن الإمام جعفر الصادق وحفيد رسول الله ﷺ، قد أنساني لهوله وشناعة فعله المخاطر الخارجية التي ستزول يوماً من الأيام. فقد هزّنتي المخاطر التي تهدد آثار الإسلام، وهي إن زالت،



الهدم على بُعد أمتار من الكعبة المشرفة

فسوف تزول. وكأني أشعر بوجود مُخطّط مدروس لإزالتها من الوجود».

ويقول: «لؤردت أن أسرد الآثار الإسلامية المهمة في مكة المكرمة أو المدينة المنورة والتي تم حتى الآن هدمها وإزالتها بحجة سدّ الدرائع أمام البدع ومهالك الشرك، لأطلت واستفصت».

بدورها طالبت الكاتبة الحجازية سهيلة زين العابدين بإعادة بناء آثار الرسول ﷺ التي هُدمت لتلبية حاجة زوّار «مهرجان المدينة المنورة عاصمة الثقافة لعام ٢٠١٣م»، وتقول إنهم لن يأتوا إلى المدينة ليستمعوا إلى محاضرات دينية، لكن -إلى جانب سلامهم على الرسول والصلاة في مسجده- فإنهم يريدون رؤية ما قرأوه في كُتب السيرة عن الكثير من الآثار النبوية التي تمتلئ بها المدينة المنورة، والتي لم يُعد الكثير منها موجوداً بذريعة محاربة الغلو والشرك!!

«أجزاء كبيرة ومهمة من الطابع المعماري لمكة والمدينة تضعح حالياً بسبب عمليات الصيانة والتوسعة». ويؤكد العلوي، وهو مؤرّخ حجازي مقيم في لندن، وجود طريقة أفضل للتعامل مع الموضوع، وقال: «أنا لا أقف ضد توسيع المسجد الحرام، ولكن يمكنهم القيام بذلك من دون تدمير الجوانب الأثرية والتاريخية للمكان، ولكن من الواضح أن السلطات السعودية غير مُهتمة لهذا الجانب أبداً». أضاف: «إن التهديدات التي تواجهها المساجد الأثرية تُضاف إلى قضية تدمير المناطق التاريخية في السعودية».

ووجهت «الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان» نداءً



عينة أخرى من الجراة على المقدّسات

للحكومة المغربية من أجل «التدخل العاجل» لدى الحكومة السعودية لوقف التدمير الخطير لمواقع إسلامية مهمة. ورأى رئيسها الحقوقي إدريس السندراوي، أن تدخل هيئته في قضية تدمير مآثر إسلامية يأتي كونه «تلك المآثر ليست في ملكية السعودية، وإنما هي ملك للعالم الإسلامي».

وجاء في بيان الرابطة التي تبنت الدفاع عن القضية، أن الحكومة السعودية تدعي أن هذا التدمير «ضروري من أجل التوسّع وإفساح المجال للمزيد من الحجاج، فيما يرى الخبراء أن التوسّع ممكن دون تدمير هذه المواقع، حيث أن السبب الحقيقي وراء هذا التدمير هو قلق الوهابيين في السعودية من تبجيل الناس مثل هذه الأماكن».

وأدانت الرابطة بشدة «التدمير الممنهج الذي تقوم به الحكومة السعودية ضد جزء من التراث الإسلامي والعالمي، داعية لجنة التراث في العالم الإسلامي» التابعة للمنظمة الإسلامية للتربية